بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة "الرؤية المشتركة" هي رؤية أميركا الكافرة المستعمرة!

في 05 تموز/ يوليو 2006 قام وزير الخارجية التركي عبد الله غُل بالالتقاء بوزيرة الخارجية كونداليزا رايس في واشنطن، ووقع وثيقة تدعى "الرؤية المشتركة". إن الوزيرة رايس كانت تحدثت خلال زيارتها الأخيرة لتركيا والتي أجّلتها ثلاث مرات وقامت بها في 17 نيسان/ إبريل 2006 عن مثل هذه الوثيقة، إلا أنه لم يتم توقيعها آنذاك ولم تنشر تفاصيلها للرأي العام.

وكان البيان الصحفي الذي نشر في 05 تموز/ يوليو 2006 من على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأميركية قد تطرق للوثيقة بخطوط عريضة عامة، حيث جاء في الوثيقة: "إننا مشتركون في القيم والأفكار المتعلقة بالأهداف الإقليمية والعالمية: تطور السلام، الديمقراطية، الحريات، الرفاه"، وأما الخطوط العريضة التي صرح عنها فهي:

((الولايات المتحدة وتركيا تتعهدان بالعمل سوية في كافة المسائل التالية:

- **"تطوير السلام والاستقرار من خلال الطريق الديمقراطي في الشرق الأوسط الموسع"**. [أي بسط الأفكار الرأسمالية الكافرة في أراضي المسلمين من خلال الأساليب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وإن لزم الأمر العسكرية -كما حدث في العراق وأفغانستان-].

- **"دعم المساعي العالمية الرامية لإحلال حل دائم للصراع العربي -'الإسرائيلي'، والمساعي العالمية الرامية لإحلال حل دائم للصراع الفلسطيني -'الإسرائيلي' قائمة على أساس الدولتين"**. [أي الاعتراف بكيان يهود الغاصب وشرعيته، والذي هو بمثابة خنجر مغروز في قلب الأمة الإسلامية، وبالمقابل إسكات المسلمين في فلسطين بدولة كرتونية منزوعة السيادة].

- **"دعم تطوير الاستقرار والديمقراطية والرفاه في العراق الموحد"**. [أي الإجهاز على مقاومة المسلمين للمحتلين، وتفعيل عمل أجهزة الدولة المصطنعة العميلة للكفار المستعمرين والخاضعة للهيمنة السياسية الأميركية والاستعمار الاقتصادي والحاكمية الأيديولوجية، ليتكرر المشهد نفسه وللمرة الثانية في العراق].

- **"دعم المساعي الدبلوماسية تجاه البرنامج النووي الإيراني و(5P+1)"**. [أي عدم التطرق للدول الحاقدة المالكة والمصنعة والمطورة لتقنية أسلحة الدمار الشامل من مثل أميركا، بريطانيا، فرنسا، روسيا، كيان يهود، والهند. والعمل على الحيلولة دون امتلاك أي دولة سكانها مسلمون من امتلاك هذه التقنية، والقيام بمساندة الكفار والتنكر للمسلمين تحت أوصاف "الوساطة" و"السمسرة المجانية"].

- **"المساهمة في إحلال الاستقرار والديمقراطية والرفاه في منطقة البحر الأسود والقوقاز وآسيا الوسطى وأفغانستان"**. [أي إحكام عقد رأسي سلسلة "الهنترلاند" الأميركية المحيطة بالبلاد الإسلامية، وقطع الطريق أمام روسيا لصالح أميركا، والأهم من ذلك، العمل للحيلولة دون قيام **دولة الخلافة الراشدة** من خلال دعم المخططات والبرامج والشعارات

الرأسمالية].

- **"دعم الحل النهائي المتكامل الشامل والمرضي لكلا الطرفين تحت رعاية الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية القبرصية، وإنهاء المقاطعة المفروضة على قبرص الشمالية التركية"**. [أي دعم الحل الأميركي للقضية القبرصية تحت وصاية الأمم المتحدة لا تحت وصاية الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل إعادة إحياء خطة عنان الأميركية التي ألقيت في سلة المهملات عقب الاستفتاء الذي أجري عام 2004م، والعمل على زلزلة النفوذ البريطاني في قبرص، وإن أمكن إزالة القواعد العسكرية البريطانية من الجزيرة].

- **"رفع المستوى الأمني حول مصادر الطاقة من خلال تنويع المصادر والخطوط، بما فيها الخطوط القادمة من بحر قزوين"**. [أي فرض السيطرة على مصادر الهيدروكربون في آسيا الوسطى وبحر قزوين، كما حدث بخط كازاخستان المسمى خط باكو -تفليس- جيهان، والعمل من خلال ذلك للتضييق على أوروبا وتحييد وإخراج روسيا].

- **"تقوية العلاقات مع منطقة المحيط الأطلسي (عبر المحيط الأطلسي) والتغيرات في حلف الناتو"**. [أي تقوية علاقات الصداقة القوية، والتحالف، والرؤية المشتركة المتحدة المبنية على الثقة والمظهر الواحد -كما وردت في الوثيقة- مع الولايات المتحدة الأميركية رأس الكفر والعدو اللدود للإسلام، الملطخة بدماء المسلمين، العدو الشرس للبشر والشجر والحجر. والعمل على دعم تحويل الناتو -الأداة الاستعمارية العسكرية- باتجاه تنفيذ السياسات الأميركية المبدئية البغيضة بشكل أوسع. والعمل على دعم أميركا للتقرب من منطقة البحر الأسود -المغلقة في وجهها بسبب معاهدة مونترو- تحت مسمى "المساعي الفعالة/ **Active Endeavor**"].

- **"محاربة الإرهاب وتوابعه، بما في ذلك حزب العمال الكردستاني"**. [أي سد العجز الذي وقع فيه الكفار أمام المقاومة الباسلة -بالرغم من قلة العتاد والتجهيز- في العراق، ومحاربة الإسلام تحت مسمى "الإرهاب" والمسلمين تحت مسمى "الإرهابيين"، ولهذا نرى مجلس الأمن القومي التركي يعيد ويؤكد مجدداً من أن الخطر الإسلامي يشكل "التهديد الأول" لأمن تركيا].

- **"منع انتشار أسلحة الدمار الشامل"**. [أي دعم المؤامرات المعدة على أساس التقارير الاستخبارية الكاذبة ومراكز التحليل المأجورة تحت مسمى "منع انتشار أسلحة الدمار الشامل"، تلك الأسلحة التي ثبت أن الكفار يستخدمونها في المجازر التي يرتكبونها تجاه إخواننا في العراق وأفغانستان والشيشان].

- **"حظر تهريب الناس، السلاح، المخدرات"**. [أي محاربة التهريب الذي يحصل خارج السيطرة الأميركية، والتي تشكل هي نفسها رأس عمليات تهريب السلاح والمخدرات عالمياً].

- **"رفع مستوى التفاهم والاحترام والتقدير بين وداخل الأديان والثقافات"**. [أي دعم مفهوم عدم وجود فروق بين الإسلام وأديان الكفر المحرفة الأخرى، وتساويها عند الله سبحانه خلافاً لقوله سبحانه: ﴿**إن الدين عند الله الإسلام**﴾. ثم إخراج المسلمين من دينهم وبفتح الطريق أمام المبشرين الكفار والمحاورين الشاذين، والعمل على إظهار الإسلام على أنه مجرد دين عبادات، واستخدام كافة السبل والوسائل للقضاء على الجانب السياسي المبدئي في الإسلام].

- **"تطوير ودعم الأعمال المستمرة والمؤثرة والمشتركة التي تصب لإيجاد حلول للأزمات التي تشكل قلقاً مشتركاً للمصالح الدولية"**. [أي تطوير الأعمال المشتركة المستمرة الظالمة الغادرة المتآمرة ضد الإسلام والمسلمين خصوصاً تجاه الأعمال التي تصب في إقامة **دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة**، ذلك أن التحدي الدولي الذي يقلق الغرب الكافر هو قيام كيان سياسي للمسلمين جميعاً بالإضافة إلى أن الأعم الأغلب من الأزمات التي تشكل قلقاً دولياً مشتركاً مصدرها الإسلام والمسلمون])).

إن مما هو معلوم أن حكومة حزب العدالة والتنمية منذ اليوم الأول من وصولها للحكم وهي تبذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق كل ذلك، فما الذي يستدعي الآن إبرام وثيقة على هذه الشاكلة التي تظهر سوأتهم علانية أمام الرأي العام؟! إن واقع إبرام هذه الوثيقة، أنها تجعل من السياسات التي تنهجها حكومة حزب العدالة والتنمية "سياسات دولة" ملزمة للجمهورية العلمانية (اللادينية) التركية، أي أن الحكومات القادمة ستكون ملزمة بالسير وفق شروط هذه الوثيقة.

فهل تتضمن هذه الوثيقة "الرؤية المشتركة" التي لم يتم فقط التوقيع عليها، بل تم تبنيها بصورة خيانية من قبل حكومةٍ -وصلت للسلطة من خلال الوعود الكاذبة والدهاء الماكر وكسب أصوات المسلمين باسم تاريخها الإسلامي المزور، ومن خلال المساندة الأميركية وتهيئة الأجواء- ومن قبل وزير خارجيتها أيّ شيء لله ولرسوله والمؤمنين؟ والجواب واضح بالنفي، حتى إنها جعلت مصلحة الدولة اللادينية الذاتية في ذيل مصالح أميركا بل حتى خارج ذيلها! فهل دولة تظلم أهلها ولا ترعى مصالحهم بل تضيعها وتسلمها إلى أميركا هل هذه تنجو من عذاب الله؟!

﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾

في 16 جمادى الآخرة 1427هـ
الموافق 11 تموز/ يوليو 2006م

حزب التحرير
ولاية تركيا